الأمم المتحدة

A/56/204/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
7 November 2001
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الدورة السادسة والخمسون

البند ١١٩ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتنوع الثقافي

تقرير الأمين العام

إضافة

أولا – مقدمة

وردت معلومات إضافية، عقب تقديم تقرير الأمين العام وفقا لقرار الجمعية العامة ٩١/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/56/204).

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١]

١ – منذ اعتماد الجمعية العامة القرار ٩١/٥٥، ''حقوق الإنسان والتنوع الثقافي''، اعتمدت حكومة الاتحاد الروسي برنامجا اتحاديا معنونا ''الثقافة في روسيا (٢٠٠١-٢٠٠٥)'' يمثل هذا البرنامج في الوقت الحاضر الوثيقة الأساسية التي تحدد سياسة الدولة المتعلقة بالمحافظة على التنوع الثقافي وتنميته في روسيا. وأحد أهداف البرنامج الأساسية هو ''دعم تنوع الحياة الثقافية''.

٢ – ويجري حاليا العمل على سلسلة من مشاريع القوانين الاتحادية الناجمة عن اعتماد البرنامج: وتشمل مشاريع القوانين هذه إدخال تعديلات على ''قانون القواعد الأساسية للتشريع المتعلق بالثقافة والإنتاج السينمائي في الاتحاد الروسي''. كما تتخذ خطوات لضمان وصول العاملين والهيئات العاملة في المجال الثقافي بدون قيود إلى قاعدة بيانات ''المستشار الثقافي'' وهي قاعدة بيانات قانونية. كما شُرع بنشر مجموعة من الكتيبات التي تحمل عرضا للتشريعات التي ترعى مختلف أوجه النشاط الثقافي.

131101 131101 01-62648 (A)
0162648

٣ - ويجري الإعداد للقيام في عام ٢٠٠١ بطائفة من الأنشطة في الكيانات المكونة للاتحاد، بهدف التشجيع على المحافظة على التراث الثقافي الغني والمتنوع لشعوب روسيا، وللحفز على إجراء حوار بين الثقافات. وتتألف المجموعة الأولى من إحياء مهرجانات للثقافات الإثنية والفنون الشعبية وعلى نطاق الأمة وفيما بين الأقاليم (ومنها على سبيل المثال، المهرجان القوقازي الشمالي للثقافات الإثنية في كراسنويارسك، والمهرجان الوطني للفنون والحرف اليدوية لشعوب الشمال الأصلية في موسكو). وتتألف المجموعة الثانية من الاحتفالات بالأيام الثقافية الوطنية لفرادى المجموعات والشعوب الإثنية في عاصمة الاتحاد والأقاليم. وتتألف المجموعة الثالثة من إحياء مناسبات مشتركة بين الاختصاصات في المناطق المتعددة الإثنيات، بما في ذلك المناقشات والمحاضرات المتعلقة بمشكلات الحوار والتفاعل الشامل لعدة ثقافات، ومهرجانات الأفلام القصيرة والعروض الفنية.

٤ - وعلى المستوى الدولي، تساهم روسيا في الإعداد الجاري في اليونسكو لمشروع إعلان بشأن التنوع الثقافي لاعتماده في الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر اليونسكو العام في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

الأرجنتين

[الأصل: بالاسبانية]
[١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١]

١ - تعترف جمهورية الأرجنتين وتحترم التنوع الثقافي في إطار التقيد بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يعتبر إصلاح الدستور الوطني لعام ١٩٩٤ خطوة هامة إلى الأمام في سياسة اعتراف الأرجنتين بالتنوع العرقي والثقافي، كما أكدها الفقرة ١٧ من المادة ٧٥، التي ترسي حقوق السكان الأصليين. ويمنح الدستور الاعتراف ببعض الحقوق الهامة للسكان الأصليين للأرجنتين ويولي أولوية عليا لهذه الحقوق عند تنفيذ القانون وتفسيره. وتغطي الحقوق المعترف بها هويتهم العرقية والتاريخية والثقافية، والوضع السياسي لمجتمعاتهم، والملكية المجتمعية وملكية الأراضي التي يشغلونها بصورة تقليدية، ونقل معارفهم عن طريق التعليم الثنائي اللغة والشامل لعدة ثقافات، وحماية تراثهم ووجودهم عن طريق ضمان ''عدم إمكانية التنازل'' عن الأرض التي يعيشون عليها، ومنحهم في المستقبل أراضي ملائمة وكافية للتنمية البشرية ومشاركتهم في إدارة الموارد الطبيعية والمسائل الأخرى التي تؤثر عليهم. ويعني الاعتراف بهذه الحقوق طلب إجراء تغييرات في القانون بغية كفالة المعاملة المتساوية لمجتمعات السكان الأصليين وبقية المجتمع استنادا إلى الاعتراف بالفروق بينها، وسماتها الثقافية، وأساليب معيشتها وعاداتها، وعلاقتها بالبيئة. وبغية كفالة مشاركة السكان الأصليين في وضع الأنظمة الواردة في مادة الدستور، وبناء على طلب منظمات السكان الأصليين ذاتها، اتخذت الخطوات الأولى لوضع تشريع يستند إلى نتيجة المشاورات التي جرت مع الاستعانة بمدخلات من المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين.

٢ - ويقول الخبير الدستوري بيدارت كامبوس، في تقرير أصدره المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أنه يرى أن ''الشرط المذكور ينطوي على اعتراف مباشر وآلي بالوجود العرقي والثقافي السابق للسكان الأصليين في الأرجنتين؛ وبعبارة أخرى، فهو تنفيذي بمعنى أنه ليس بإمكان الكونغرس إنكار ذلك الاعتراف. ويتعلق بما هو معروف في الدراسات الدستورية بأنه المضمون الأساسي، والذي يتعين اعتباره على الأقل قابلا للتطبيق على الدوام، حتى بدون إدخال تغييرات على القوانين''. وفي أعقاب الاعتراف الدستوري، تم وضع تصنيف قانوني خاص للسكان الأصليين تحديدا، والذي

يشتمل على حقوق جديدة - عُرفت بالتمييز العكسي في الكتابات القانونية - وتعني أن هناك حاجة إلى تكييف هياكل ومؤسسات الدولة لكي تعترف بتنوعهم العرقي والثقافي. وفي حين أن القاعدة تتطلب بدون شك قانونا تنظيميا، فإن هذا لا يعني أنه ينبغي عدم استخدامها على الفور كمبدأ توجيهي للتفسير في مسائل القانون الجنائي والمدني.

المقاطعات

٣ - جرت، إلى أن أنشأ الدستور الجديد صراحة المقاطعات في هذه المنطقة، مناقشة قانونية بشأن ما إذا كانت السلطة الممنوحة بموجب الفقرة ١٥ من المادة ٦٧ من دستور عام ١٨٥٣ هو مجال اختصاص مقصور على الكونغرس الاتحادي. وفي الواقع العملي، حدث في هذه المنطقة ما يُسمى بـ ''التكوين العكسي''، وتمثل في تقديم قوانين وإجراءات مختلف المقاطعات لزخم جديد للاعتراف القانوني بحقوق السكان الأصليين الذين يعيشون في أقاليمهم الخاصة، ابتداء بمقاطعات فورموزا (١٩٨٤)، وسالتا (١٩٨٦)، وشاكو (١٩٨٧)، وميسيونس (١٩٨٧)، وريو نغرو (١٩٨٨)، وشوبوت (١٩٩٠)، وسانتا في (١٩٩٣). وتنص دساتير مقاطعات شوبوت ولابمبا وسالتا وخوخوي وشاكو وفورموزا وريو نغرو أن السكان الأصليين محميون أو ينبغي حمايتهم ومعترف بهم كفئات ثقافية لها خصائصها الخاصة والتي يتعين احترامها وتقديرها. وتم الاعتراف أيضا بحقهم في الأرض وفي أن يعيشوا كمجتمع.

القانون رقم ٢٣٣٠٢ بشأن السياسة المتعلقة بالسكان الأصليين وتقديم الدعم لمجتمعات السكان الأصليين

٤ - جرى تنظيم قضايا السكان الأصليين في الأرجنتين منذ عام ١٩٨٥ بموجب أنظمة خاصة في شكل القانون رقم ٢٣٣٠٢ بشأن السياسة المتعلقة بالسكان الأصليين والدعم المقدم إلى مجتمعات السكان الأصليين والمرسوم التنظيمي له (رقم ٨٩/١٥٥)، والذي يضطلع بوظيفة الرصد عن طريق تنظيم مسائل تتعلق بالعلاقة بين مجتمعات السكان الأصليين والدولة. وتتمثل السلطة المنفذة في المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين، والذي يتبع إدارة التنمية الاجتماعية بمكتب الرئيس.

التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب والقبائل الأصلية (رقم ١٦٩)

٥ - فيما يتعلق باتفاقية الشعوب والقبائل الأصلية (رقم ١٦٩)، أذن الكونغرس الوطني بالتصديق عليها في القانون رقم ٢٤٠٧١ المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٢، واستكملت الوزارات المعنية جولة ثانية من المشاورات كان الحافز إليها تعديل الدستور في عام ١٩٩٤. وبناء على طلب من أمين المظالم، نظمت وزارة الخارجية والتجارة الدولية والأديان اجتماعا مع ممثلي جميع الوزارات، تقرر فيه طلب رأي أكاديمي من معهد بحوث أمبروزيو خيوخا التابع لكلية الحقوق بجامعة بوينس آيرس، الذي يرأسه خيرمان بيدارت كامبوس، بشأن مدى توافق الاتفاقية رقم ١٦٩ مع التشريع الوطني الحالي، لا سيما فيما يتعلق بأي تنازع فيما بينها وبين القانونين المدني والجنائي. ولا تزال السلطات المختصة تدرس المسألة.

القانون رقم ٢٤٥٤٤ بالتصديق على الاتفاق المنشئ لصندوق تنمية الشعوب الأصلية بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦ - تم بموجب القانون رقم ٢٤٥٤٤ التصديق على الاتفاق المنشئ لصندوق تنمية الشعوب الأصلية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي وُضع في اجتماع القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات الدول الأيبرية - الأمريكية، المعقود في مدريد في تموز/يوليه ١٩٩٢. ومثّل

الأرجنتين في الاجتماعات التي نظمها الصندوق ممثلو الحكومة والمجتمعات وكانت عضوا في المجلس التنفيذي منذ أيار/مايو ١٩٩٧.

٧ - وتجدر الإشارة إلى أن لجنة التقييم، والأرجنتين عضو فيها، وافقت على المقترحات بتقديم منح لأخصائيين من السكان الأصليين في الأرجنتين للدراسة في المكسيك والولايات المتحدة، كما أقرت المشاريع التي تقدم بها مجتمعين محليين للسكان الأصليين في الأرجنتين، والتي تمول جميعها من الصندوق. وإضافة إلى ذلك، فقد حضر ٣ ممثلين أرجنتينيين الاجتماع الأول للهيئة الاستشارية للسكان الأصليين، المعقود في ماناغوا، من أجل وضع معايير لانتخاب ممثل السكان الأصليين لكل بلد في الصندوق.

٨ - ويقر القانون الاتحادي للتعليم (رقم ٢٤١٩٥) بحقوق السكان الأصليين في المشاركة بعملية التحديث التدريجي لنظام التعليم في محاولة لبناء مجتمع يطمئن إلى تنوعه الإثني والثقافي.

٩ - وتوخيا لوضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى إغناء البرامج الدراسية والتعليم على الصعيدين النظري والعملي في النظام التعليمي الرسمي، فقد جرى توقيع اتفاق مع وزارة التعليم بمقاطعة خوخوي لاستكمال الأنشطة في إطار برنامج دعم التعليم الشامل لعدة ثقافات وبلغتين مشفوعا ببرنامج وطني للمنح الدراسية، وهذا من شأنه أن يجعل البرنامج يستوعب ٦٠٠ طالب من الطلاب الذين يتلقون منحا دراسية ودروسا خصوصية. وستعقد حلقات عمل للمدرسين وحلقة دراسية للمدرسين الخصوصيين لدراسة التعليم الشامل لعدة ثقافات من خلال دراسة مسائل مختارة مشتركة بين الثقافات. وستوفر نتائج الحلقة الدراسية وأعمال الأوساط التعليمية الشاملة لعدة ثقافات دروسا يمكن الإفادة منها في إعادة تنظيم البرامج الدراسية على نحو يعبر عن الإقرار بتواصل الثقافات.

١٠ - وفي عام ١٩٩٧، قدمت منح دراسية بلغت قيمتها ٤٠٠ ١٥٢ دولار إلى ٧٥ طالبا في الدراسات العليا أو الجامعية في مقاطعات شاكو، وشوبوت، وخوخوي، ونيوكين، وريو نيغرو، وسالتا، وسانتافي، وتييرا ديل فويغو، وتوكومان.

١١ - ووجه الانتباه إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ترجم إلى لغتي مابوتشي وتوبا بناء على طلب مكتب الأمم المتحدة في الأرجنتين.

١٢ - ويتبع المعهد نموذجا إداريا على درجة عالية من اللامركزية تشترك فيه المقاطعات في إطار التوافقية الاتحادية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فقد جرى توقيع اتفاقات تعاون مع المقاطعات التي فيها مستوطنات للسكان الأصليين، وهي مقاطعات خوخوي، وسالتا، وميسيونيس، وشاكو، ولابامبا، وكاتاماركا، ونيوكين، وسانتا في، وسانتا كروز، وريو نيغرو، وشوبوت، وتوكومان، وفورموزا، وتييرا ديل فويغو وميندوزا. ومع ذلك، في ظل التشريع الحالي، يتولى المعهد جميع المهام المتصلة برصد حقوق السكان الأصليين المعترف بها في الدستور الوطني وفي القانون رقم ٢٣٣٠٢ والتنفيذ الفعال لها.

١٣ - وتهدف سياسات وأنشطة المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين إلى تعزيز الحوار والصلات بين مجتمعات السكان الأصليين المحلية وحكومات المقاطعات بغرض مراعاة حقوق السكان الأصليين في الأرجنتين في إطار الدستور الوطني، لا سيما فيما يتعلق بالموضوعات التالية: الأوضاع القانونية؛ والأراضي؛ والتعليم باللغتين والشامل لعدة ثقافات؛ ومشاركة المجتمعات المحلية وتنميتها المستدامة.

١٤ - وأدى الاعتراف في الدستور بحقوق السكان الأصليين إلى نقاش سياسي وقانوني مكثف وواسع النطاق في المجتمع الأرجنتيني شارك فيه مشاركة كاملة هؤلاء السكان ومجتمعاتهم المحلية وذلك بهدف سن قانون ينظم نطاق هذه الحقوق. وفي إطار البرنامج الخاص بمشاركة السكان الأصليين الذي يشترك بتمويله وإدارته المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين ومجتمعات السكان الأصليين المحلية والمناصرة للهنود ومنظماتهم، عقدت مشاورات مع السكان الأصليين في البلد لإتاحة الفرصة لهم للإعراب عن آرائهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم فيما يتعلق بالإصلاح التشريعي المستوحى من الاعتراف الدستوري بالمسائل المتصلة بهم.

١٥ - ويوجد في الأرجنتين، في الوقت الحاضر، ما يزيد على ٨٠٠ مجتمعا محليا للسكان الأصليين، معظمها غير مصنفة من الوجهة القانونية على أنها مجتمعات محلية للسكان الأصليين. وقبل الاعتراف بها بموجب دستور عام ١٩٩٤، ونظرا للتشريعات المعمول بها فضلا عن احتياجاتها الملحة، فقد اقتبست مجتمعات السكان الأصليين المحلية أشكالا للتجمع غريبة عن ثقافتها، لجأت إلى ذلك من أجل الحصول على وضع قانوني كانت تحتاجه لاستجماع الشروط القانونية التي تؤهلها القيام بأعمال تعتبر حيوية بالنسبة لوجودها، وقد سجلت أنفسها في مكاتب المقاطعات الخاصة بالأشخاص الاعتباريين، بشكل جمعيات مدنية في معظم الأحيان، وهو شكل غريب عن الهياكل التنظيمية لمجتمعاتها المحلية. وفي إطار هذا النظام القانوني، فإن جميع المجتمعات المحلية تقريبا في مقاطعات ميسيونيس، وشاكو (٢٦ مجتمعا محليا)، وفورموزا (١١٠ مجتمعات محلية)، ونيوكين (٣٣ مجتمعا محليا)، تتمتع بشخصية اعتبارية في المقاطعات التي تنتمي إليها. ومعظم المجتمعات المحلية في شوبوت (٧ مجتمعات محلية) وسالتا (٣٠ مجتمعا محليا)، وريو نيغرو (٧ مجتمعات محلية)، وتوكومان (مجتمعان محليان)، لا يمكنها الحصول على الشخصية الاعتبارية إذ ليس لديها وثائق مستكملة (سجلات الجمعيات وميزانيات).

١٦ - ويتركز العمل الذي يضطلع به المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين على دعم التعليم الشامل لعدة ثقافات ونُهج التعليم الخاصة بالسكان الأصليين، وأنشطة الانبعاث الثقافي والبحوث التاريخية التي يقوم بها السكان الأصليون أنفسهم، فضلا عن أنشطة التثقيف والبث الموجهة إلى عامة الجمهور. ويعمل المعهد بالتعاون مع وزارات التعليم الوطنية وفي المقاطعات ومع الدوائر التعليمية، على تشجيع ما يلي: إعطاء منح دراسية للمرحلة المتوسطة التي تشمل إعطاء دروس خصوصية للتلاميذ الموهوبين الشبان وعقد حلقات عمل للمدرسين؛ إعطاء منح دراسية للمرحلة الجامعية؛ تعليم اللغة الأم بالشكلين الشفوي والكتابي؛ تعليم القراءة والكتابة للشبان والبالغين؛ وضع الحروف الهجائية؛ إنتاج مواد تعليمية بلغتين؛ زيادة الوعي العام لحقوق السكان الأصليين الدستورية. وفي عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وضع برنامج لدعم تعليم السكان الأصليين الشامل لعدة ثقافات، مشفوعا بمنح دراسية للتلاميذ من السكان الأصليين الذين يواظبون على حضور الدروس في مدارس المرحلة المتوسطة (المرحلة الثالثة من التعليم الأساسي العام، في حال توافرها محليا). ويلحظ البرنامج إعطاء منح للطلاب ولأساتذة التعليم الخصوصي الذين يدرسون مجموعة من التلاميذ في كل مرحلة دراسية، وعقد حلقات عمل خاصة لأساتذة المرحلة المتوسطة. وقد شُرع باثنين وثلاثين مشروعا في مقاطعات بوينس آيرس، وشاكو، وشوبوت، وفورموزا، وخوخوي، ونيوكين، وريو نيغرو، وسالتا، ومسيونيس وسانتا في، تضم ٦١٧ تلميذا بتكلفة تبلغ ٦٠٠ ٥٩٧ دولار. وفي عام ١٩٩٨، قُدمت منح تبلغ قيمتها حوالي مليون دولار إلى ١١٠٠ تلميذ في مائة من أوساط التعليم الشامل لعدة ثقافات. فالوسط التعليمي الشامل لعدة ثقافات هو العنصر الأساسي في

البرنامج الذي جعل تحقيق هذه النتائج أمرا ممكنا؛ فهو يتألف من ممثلين لمختلف الأطراف المعنية (الأهل، وأساتذة التعليم الخصوصي، والمدرسون، والمديرون، وممثلو منظمات المجتمع المحلي) وهو يأخذ على عاتقه مسؤولية تدبُّر جميع التفاصيل التعليمية والاقتصادية والاجتماعية في كل مشروع. كما أنه مسؤول أيضا عن التقييم النهائي لكل مشروع، بما في ذلك العناصر الجديدة التي ينبغي أخذها في الاعتبار في ميدان التعليم الشامل لعدة ثقافات والإدارة التعليمية. وأستاذ التعليم الخصوصي هو أيضا وجه من الوجوه المهمة بوصفه حاملا للمعرفة الخاصة بالسكان الأصليين وبوصفه مصدرا لطمأنة الأهل عندما يجري تقييم التلاميذ الحائزين على منح دراسية.

١٧ - ويعتبر المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية هيئة لا مركزية منشأة في إطار وزارة الداخلية بموجب القانون رقم ٢٤٥١٥ بغرض صوغ السياسات الوطنية والتدابير العملية لمكافحة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية. وتحقيقا لذلك، وفق ما هو منصوص عليه في القانون المذكور أعلاه، فإن المعهد يؤدي المهام التالية:

- العمل كهيئة لتنفيذ القانون رقم ٢٤٥١٥ (إنشاء المعهد) والقانون رقم ٢٣٥٩٢ (التعويض عن الأضرار المعنوية والمادية الحاصلة من جراء العمل أو الامتناع التمييزيين)، فضلا عن الأنظمة المرافقة أو المكملة لهما، ضمانا للامتثال لهما وتحقيقا لأهدافهما عن طريق إجراء تحليل للحالة الواقعية في البلد فيما يتعلق بالتمييز وكراهية الأجانب والعنصرية وعن طريق إعداد التقارير والمقترحات بشأن هذه المسائل؛
- تخطيط والترويج للحملات التثقيفية الرامية إلى التشديد على قيمة التعددية الاجتماعية والثقافية والقضاء على مواقف التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية، والمساعدة في إدارة هذه الحملات؛
- جمع المعلومات المتعلقة بالقانون الدولي واستكمالها ووضع التقارير المقارنة ذات الصلة؛ تلقي الشكاوى بشأن التصرفات المتسمة بالتمييز وكراهية الأجانب والعنصرية وجمعها في مركز واحد والاحتفاظ بسجل عنها؛
- إنشاء سجل لجمع جميع الوثائق والأدلة والإثباتات المتعلقة بأهداف المعهد؛
- توفير الخدمات الاستشارية الكاملة مجانا للأفراد أو المجموعات الذين تعرضوا لمعاملة تمييزية أو الذين هم ضحايا كراهية الأجانب أو التمييز؛
- تقديم المشورة مجانا، والسعي، بناء على طلب الطرف المعني، لتقديم الطعون بالإجراءات القانونية أو الإدارية الصادرة في مسائل تدخل ضمن نطاق اختصاصه؛
- توفير خبرته التقنية بمكتب المدعي العام وللمحاكم في القضايا المتصلة بموضوعات تدخل في ميدان اختصاصه؛
- إعلام الجمهور عن أي مواقف أو أي تصرفات صادرة عن أي كان مهما كان مجال عمله في الأرجنتين إذا كانت تتسم بالتمييز أو كراهية الأجانب أو العنصرية، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعمالة، وسواء أنسبت هذه التصرفات إلى السلطات في الدولة أو الكيانات التابعة لها أو الأفراد الخاصين؛
- جمع الأدلة التي تثبت بصورة أولية وجود أشخاص في الأراضي الأرجنتينية ممن اشتركوا أثناء الحرب

العالمية الثانية أو بعدها في إبادة الشعوب أو قتل أو مقاطعة الأفراد أو مجموعات من الناس استنادا إلى انتمائهم العرقي أو الديني أو الوطني أو الرأي السياسي، وحيثما يكون ملائما، تقديم التقارير عنهم إلى السلطات المختصة؛

- رفع الدعاوى القضائية أو الإدارية ذات الصلة ضد الأشخاص المشمولين بالفقرة السابقة أعلاه عندما تتوافر أدلة كافية عليهم ووفقا لأحكام المادة ٤٣ من الدستور الوطني؛
- إقامة علاقات عمل مع المنظمات المحلية أو الأجنبية، سواء أكانت عامة أو خاصة، والمتشابهة أهدافها مع أهدافه؛
- اقتراح إبرام معاهدات جديدة لتسليم المجرمين إلى الهيئات المختصة؛
- إبرام اتفاقات مع المنظمات أو الهيئات العامة أو الخاصة في الداخل أو الخارج، بهدف التوصل إلى تحقيق أهداف المعهد.

١٨ - والمعهد، إذ يتوخى وضع استراتيجية تهدف إلى منع التمييز بدلا من مجرد محاولة توفير نوع من الدعم للضحايا، يعتزم وضع برنامج لمنع جميع أشكال التمييز ضد المهاجرين واللاجئين والشعوب الأصلية.

العراق

[الأصل: بالعربية]
[٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١]

١ - تود حكومة العراق أن تشير إلى أن التطورات في بنية المجتمع الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين قد أدت إلى حتمية التداخل والتعدد الاجتماعي وبالتالي التنوع الثقافي الذي يشكل تطورا طبيعيا يتطلب توفير الغطاء القانوني ومزيدا من التقارب الانساني. وعلى هذا الأساس، اعتمدت حكومة العراق سياسة تسامت على كل النزاعات العنصرية والطائفية انطلاقا من إيمانها بأن التسامح تجاه التنوع الثقافي أساس لتحقيق السلام والتفاعل بين الأفراد والشعوب بالإضافة إلى إسهاماته الكبيرة في إثراء التراث والحضارة الإنسانية.

٢ - يتميز العراق بنسيج اجتماعي متجانس تمثلت ألوانه بتعدد أقلياته وثقافاته وأديانه التي أسهمت جميعها من خلال التفاعل الإيجابي في بناء حضارته وأن تعيش جميع فئاته بسلام. وعلى هذا الأساس، فقد حرصت حكومة العراق على اتخاذ سلسلة من التدابير القانونية لضمان وتعزيز حقوق الأقليات من الأكراد والتركمان والسريان والآشوريين والكلدان والصابئة واليزيدية وبما يتماشى مع جوهر وفلسفة المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان مع الأخذ بنظر الاعتبار الخصائص الوطنية والخلفيات التاريخية والثقافية للمجتمع العراقي.

٣ - أما فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها حكومة العراق لحماية التنوع الثقافي فنود أن نشير هنا إلى مجموعة القوانين والإجراءات ذات الصلة التي تجسدت من خلال استراتيجية وطنية تعمل على تطوير الوعي العام من خلال التعليم والإعلام والثقافة وعلى النحو التالي:

٤ - قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ لتوفير الأدوات الكفيلة بإعمال الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية لأكراد العراق، الذي أرسى دعائم راسخة لحماية الحقوق الثقافية من خلال: تأسيس دار للثقافة والنشر الكردية؛ وتأسيس المجمع العلمي الكردي؛ وضمان حرية الصحافة على المستوى المحلي؛ وإلزامية التعليم الابتدائي وإلزامية تدريس اللغة الكردية في المدارس والجامعات التي تقع في منطقة الحكم الذاتي.

٥ - وبالإضافة إلى ما تقدم فقد حرصت حكومة العراق أيضا على اتخاذ مجموعة من التدابير تمكن الأقليات الأخرى التي سبق ذكرها ممارسة حقوقها الثقافية دون تمييز. وعلى سبيل المثال، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة المرقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٢ بشأن منح الحقوق الثقافية للأقليات الناطقة بالسريانية من الآشوريين والكلدان، وقرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٨٩ لسنة ١٩٧٠ بشأن منح التركمان حقوقهم الثقافية. وفي هذا الإطار سعت حكومة العراق إلى منح الدعم المتواصل لجميع الطوائف والأقليات لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الثقافية. وعلى سبيل المثال تم دعم ثلاث مجلات تعنى بالتراث المسيحي وهي مجلة (الفكر المسيحي) ومجلة (بين النهرين)، والمجلة الدورية (نجم الشرق). وهذا ما يؤكد الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للطائفة المسيحية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العراق قد التزم دستوريا باحترام حرية الفكر والوجدان والدين لجميع الأديان والطوائف دون أي تمييز.

٦ - إن العراق ملتزم فعليا بالحقوق المقرة في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات من خلال ضمان المساواة في المعاملة وعدم التمييز. وإن مجمل التشريعات والإجراءات التي اتخذتها حكومة العراق لضمان الحقوق الثقافية للأقليات تأتي في إطار برنامج وطني يضمن الاعتراف بكامل الحقوق لجميع أفراد المجتمع العراقي بغض النظر عن كونه من الأغلبية أو الأقليات الأخرى.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[٥ تموز/يوليه ٢٠٠١]

١ - يعني المبدأ القائل بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، والذي يعتبر جوهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن توضع في عين الاعتبار أهمية اشتراك جميع الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية في صياغة هذه الحقوق. وإن محاولة فرض أفكار معينة يتناقض مع هذا المبدأ، ولم يكتب له الاستمرار كأساس لحقوق الإنسان إلا إذا أحست كافة الثقافات الموجودة في العالم أن لها إسهاما في صياغة ذلك المحتوى.

٢ - وليس أدل على ذلك من أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان مبنية أساسا على مفاهيم غربية، لأسباب تاريخية معروفة، وهي بذلك لا تناسب كلها البيئات الثقافية الأخرى. وهناك اعتقاد سائد، وله ما يبرره، بأن تفشي الجريمة وظهور المشكلات الاجتماعية ما هي إلا مظاهر للفردية المفرطة التي يقوم عليها النسيج الاجتماعي في الغرب.

٣ - وعلى العكس، فإن الثقافات الأخرى ومنها الإسلام، يعطي قيمة أكبر للانسجام الاجتماعي، كما أنه أكثر ميلا للتضحية بالمصلحة الشخصية الفردية في سبيل خير الجماعة والأمة. وعدد كبير من الثقافات في العالم تعتبر أن حقوق الإنسان هدفها ضمان خير المجتمع ككل، وأنه من خلال حماية الجماعة، يصبح بالإمكان ضرورة حماية حقوق الأفراد. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الثقافات تعتبر أن التزامات الفرد إزاء العائلة والمجتمع هي معاني لا غنى عنها لأي نظام للحقوق.

٤ - وهناك اعتقاد سائد لدى الكثيرين، بأنه بسبب خروج المعايير الحالية لحقوق الإنسان من رحم التقاليد الليبرالية الغربية، فإنها تعكس أداة للهيمنة والاستعمار الثقافي من نظام عالمي سياسي واقتصادي جائر، كما أن الأمم المتحدة كانت أسيرة الهيمنة لثقافات معينة في العالم، وقت اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن الدول التي وقّعت لاحقا على ميثاق الأمم المتحدة والتزمت بمبادئها، لم يكن لديها خيار آخر، أو قدرة على المفاوضة. وفي

الواقع، فإن في ذلك إنكار للتقاليد المتنوعة التي تغذي مفاهيم الكرامة الإنسانية، وأن لجميع الثقافات تقاليد أخلاقية تتعلق بمعايير المعاملة التي يستحقها الناس جميعا وينبغي أن تشرك هذه الثقافات بصورة فاعلة في صياغة أي مبدأ للعالمية يتعلق بحقوق الإنسان حتى لا تكون هذه الحقوق مستمدة إلى حد كبير من لغة ثقافة معينة ومفاهيمها، وأن لا تكون مضامينها ذات صلة محدودة بالثقافات الأخرى. وهذا لا يعني بأية حال إنكار صلاحية الأفكار والمعتقدات خارج الحدود الجغرافية والثقافية لمنبعها، ولكن لتأكيد أهمية اعتبار التعدد الثقافي في أي نظام يراد له الاتصاف بالعالمية، وحفاظا على التنوع البديع في التعبير الإنساني الجماعي.

٥ - وختاما، فإن دولة قطر ترى أن من شأن الاعتراف بالتعددية الثقافية أن تثري بإسهاماتها تفهم العالم لحقوق الإنسان واحترامها.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣ تموز/يوليه ٢٠٠١]

١ - تعلِّق حكومة جمهورية كوبا أهمية كبيرة على دور المجتمع الدولي الذي لا يمكن الاستغناء عنه والذي يتعين الاضطلاع به من خلال منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الثقافي الدولي القائم على التنوع والذي يسترشد بالاحترام الكامل له.

٢ - وينبغي للتعاون الدولي أن يستند ليس فقط على تفهم عميق للتنوع الكبير للقضايا التي تواجه جميع المجتمعات، ولكن أيضا على الاحترام الكامل للتنوع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي لكل منها، مع التقيد الشديد بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولم تكن الطبيعة العالمية لحقوق الإنسان في حد ذاتها مقبولة حتى انعقاد مؤتمر فيينا، عندما تم في نفس الوقت احترام تنوع التراث الثقافي والخصائص الوطنية الفردية والتاريخية وغيرها من الخصائص وجرى تأكيدها.

٣ - ويشكل التنوع، الذي هو أبعد ما يكون عن إضعاف القيم العالمية للحضارة الإنسانية، مصدرها الرئيسي للقوة والثراء. وينص إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي، الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٦٦ في مادته الأولى على ما يلي:

"١ - لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والحفاظ عليها؛

"٢ - لكل شعب حق وواجب تنمية ثقافته؛

"٣ - تعتبر جميع الثقافات، في اختلافها الثري، وتنوعها وتأثيرها المتبادل الذي يمارسه البعض منها على البعض الآخر، جزءا من التراث المشترك للإنسانية".

وتعتبر هذه القضايا اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. فقد قطعت الانتاجية الإنسانية والإبداع الإنساني أشواطا هائلة وأدت وهي تقوم بذلك إلى تعزيز ما أصبح يعرف باسم عملية العولمة، مع تأثيرها الذي لا يرقى إليه الشك على الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وأصبح ترابط العمليات والأحداث التي تجري في معظم أجزاء العالم المختلفة أكثر وضوحا في جميع الأوقات. وقد تزايدت بصورة كبيرة الطرق والوسائل التي يمكن أن تساعد على زيادة المبادلات المتناغمة بين مختلف الثقافات والحضارات ومساعدتها على أن تتعرف كل منها على الأخرى. ومع ذلك لم يحدث أي شيء من هذا. وفي الظروف غير العادلة السائدة في العالم، لم يكن التنوع الثقافي معرضا لهذا القدر من الخطر مثلما هو الحال الآن. وانعكست سيطرة "القطب الواحد" للولايات المتحدة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الدولية بصورة متناسقة في السياسة

الامبريالية التي تتبعها الولايات المتحدة وحلفاؤها الرئيسيون في الميدان الثقافي.

٤ - واتسعت الفجوة التعليمية والإعلامية والثقافية بين بلدان الشمال والجنوب، لأن معظم الناس الذين يعيشون في الجنوب غير قادرين على الحصول على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. وفي إمكان بضع قطاعات للأقلية الوصول إلى شبكة الإنترنت، أو التمتع بفوائد خدمات كابل أو ساتل التليفزيون، أو قراءة الصحافة بانتظام، وستضطر في الواقع إلى استخدام الانكليزية كلغة للاتصال ويتعين عليها قبول المعلومات المقدمة أساسا وفقا لشركات المعلومات الأمريكية عبر الوطنية.

٥ - ويعتبر التأثير على الشباب والأطفال شديد الخطورة ويقترن بعملية ''نقل ثقافي'' تضطلع به صناعة الترفيه. وفرضت بصورة متزايدة القيم الإيديولوجية والثقافية لأسلوب الحياة الأمريكي على العالم أجمع، وهو ما يعتبر شديد الضرر، نظرا لأن مجتمع الولايات المتحدة يميل بشدة إلى الفردية المفرطة والعنف. وفي الواقع، فإن الممارسات الاستعمارية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر تعود في أشكال تتسم بدهاء أكبر. وتعمل دول تسعى إلى السيطرة العالمية إلى تجريد ثقافات العصر القديم من قيمتها وثراءها وحتى إنكار وجودها. وكنتيجة لذلك، فإن لغات وثقافات وجماعات عرقية تختفي بصورة أسرع من أي وقت مضى، مع كل الآثار الاجتماعية والثقافية التي تنطوي على ذلك.

٦ - ولن تصبح عالمية جميع حقوق الإنسان حقيقة واقعة حتى يتم احترام الفروق والسمات الفردية لكل كائن إنساني وكل شعب. وجميع محاولات إملاء الإرادة والسيطرة تؤدي إلى زعزعة وتشويه النظام الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وكانت الحضارات والأديان مثل الإسلام هدفا بصفة خاصة للدعاية الإمبريالية، التي عمدت إلى تشويهها وحتى إلى إضفاء الصبغة الشيطانية عليها. وبسبب ارتباط الثقافة الوثيق بالسياسة والإيدولوجيا، فإن استراتيجيات الاستيعاب التي تتسم بالهيمنة والتي تفرضها الدول الكبرى في الميدان الثقافي كانت مصحوبة بمخططات مماثلة في المجال السياسي والإيديولوجي. وتُبذل محاولة لوضع نمط مفرد للديمقراطية والحكم يستند إلى القواعد غير العادلة لما يسمى بالديمقراطية الليبرالية، دون أن تراعى بأن شكل خصائص وأوضاع البلدان فرادى. ويؤدي هذا إلى إيجاد أداة قوية لتيسير السيطرة على الشعوب وعلى هويتها.

٧ - وكما حدث في الفترات ''الأكثر اتساما بالوحشية'' لمحكمة التفتيش في القرون الوسطى، كان جميع الهراطقة الذين يرفضون العقيدة السائدة يدانون وتوقع عليهم أقصى العقوبات. وبالمثل، فإنه لا يمكن التفوه بكلمة داخل البلدان الصناعية عن الانتهاكات البغيضة لحقوق الأقليات، والعمال المهاجرين، والشعوب الأصلية والمحرومين، والذين من المفترض استيعابهم في ''التقدم'' وتفوق ''الحضارة الغربية''. وفي تلك البلدان، فإن المنظمات والأحزاب والدعاية العنصرية والتي تنادي بكراهية الأجانب مقبولة كما يُزعم للدفاع عن حرية الرأي وتكوين الجمعيات. وتستنكر كوبا هذه الأوضاع وتدعو إلى تعاون دولي أصيل قائم على أساس الالتزام الدقيق بالتنوع الثقافي واحترامه. وقررت الحكومة الكوبية من جانبها، بالاشتراك مع عدد كبير من المنظمات المدنية في البلد، تمديد وتعزيز عمل الثورة الكوبية في الدفاع عن الهوية الثقافية لشعبها، وفي نفس الوقت، توسيع نطاق المعرفة وتعزيز تقدير أفضل ما أنتجته الثقافة في جميع أجزاء العالم الأخرى، سواء في الشمال أو في الجنوب.

٨ - واستخدمت التكنولوجيات السمعية - البصرية وتكنولوجيات الاتصالات الجديدة في كوبا في مسيرة من أجل التنمية الكمية والنوعية لجميع أفرع الثقافة في جميع أنحاء البلد. وتنتج بالفعل مشاريع مبتكرة مثل ''الجامعة من

أجل الجميع''، والتي تستخدم التليفزيون، نتائج إيجابية في هذا الصدد. ونشأت الأمة والثقافة الكوبية من توليف مبدع لمختلف الثقافات والأعراق. ويعتز الشعب الكوبي ويقدر التنوع. وفي نفس الوقت، كان يتعين عليه أن يكافح مثل بضعة أطراف أخرى ضد محاولات ضم هويته واستيعابها من قبل أقوى دولة في العالم، والتي تبعد عنها فقط بمقدار ٩٠ ميل. وستؤيد كوبا لذلك بحسم أي مسعى داخل منظومة الأمم المتحدة للدفاع عن احترام التنوع الثقافي

كولومبيا

[الأصل: بالاسبانية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠٠١]

١ - يعترف الدستور في كولومبيا بالتنوع العرقي والثقافي. ووفقا للمادة ٧ من الدستور، ''تعترف الدولة بالتنوع العرقي والثقافي للأمة الكولومبية وتحميه''. ويتمشى الاعتراف بهذا الحق مع الرؤية الجديدة للدولة، والتي لم يعد يُنظر فيها للشخص باعتباره فردا مجردا بل كشخص له خصائص معينة يطالب لنفسه بالوعي العرقي الخاص. وتعتبر القيم مثل التسامح والاحترام لما هو مختلف أساسية داخل أي مجتمع يغدو أقوى في التنوع، وفي الاعتراف بأن لكل فرد في نطاقه هو شخص فريد وذي خصائص معينة والذي في إمكانه أن يجعل خطة حياته قابلة للتنفيذ.

٢ - وتمثل كولومبيا سيناريو تفاعلت في إطاره مجموعة متنوعة كبيرة من الثقافات. وهي بلد يتألف من عدد كبير من الأعراق: السكان الأصليون والبيض والسود والعرق المختلط. وهي تضم تقاليد الشعوب الأمريكية والأوروبية والأفريقية؛ وهي بلد غني ومتنوع من أخلاق وتأثيرات متبادلة تحدد طابعها المتعدد الأعراق والمتعدد الثقافات. ويمكن أن نشاهد في كولومبيا في الوقت الحالي وجود ثلاثة قطاعات إثنية واجتماعية رئيسية تختلف جغرافيا وثقافيا عن أغلبية السكان: المجتمعات الأفريقية - الكولومبية، والسكان الأصليون، ومجتمعات الرايزال في سان اندريس وبروفدنسيا. وتم الاعتراف بهذا الوضع مؤخرا بالنسبة لشعب الروما أو الغجر.

٣ - وبدأ في أواخر الستينات في كولومبيا استخدام فئة المجتمع العرقي والمجموعة العرقية، ولا سيما للإشارة إلى فئات السكان الأصليين من الهنود الأمريكيين، وهم سلالة الشعوب التي كانت تقطن الإقليم عند وصول الأسبان. وتتألف الفئات الأخرى المختلفة ثقافيا من مهاجرين أو سلالات المهاجرين. وهي حالة مجتمعات الموارنة والمسلمين ذوي الأصل السوري - اللبناني، وأولئك ذوي الأصول العبرانية وبعض الجماعات الصغيرة من ذوي الأصل الآسيوي والتي لا يوجد بالنسبة لها سجل لحالات التمييز، ويرجع ذلك جزئيا بالطبع لمركزهم الاقتصادي الذي احتفظوا به بصورة تقليدية.